أثناء ندوته النسائية تحت شعار « وقل اعملوا »

الزلزلة: لن نقبل أن يفرق بيننا أحد وكلنا نسيج وطني واحد

■ وزيرة الشؤون أخطأت خطأ فادحاً بإيقاف المساعدات وهناك وزراء بلا شعور إنساني

الزلزلة متحدثا

حضور نسائي كبير

■ طالبنا بإنصاف 107 آلاف موظف لم تشملهم قرارات الزيادات والكوادر

■ لم نوافق على زيادة البنزين ومنعنا زيادة الكهرباء عن السكن الخاص ونرفض تحميل المواطن فشل الحكومة
■ رفضنا قرار وزير التجارة بتحرير أسعار الخدمات والسلع الحرفية دون وجه حق
■ نطالب بزيادة بدل السكن إلى 250 ديناراً وقانون جديد لتحديد سقف الإيجارات
■ لجنة المرأة في المجلس لم تقم بواجبها ويجب الدفع بتمكينها في المناصب القيادية والإشرافية
■ يجب إنجاز عدد من التشريعات و تطوير بعض القائم منها والتي تسهم بتوفير الاستقرار
■ المطلوب تبني الكفاءات الوطنية و تشجيعها و اعطاؤها المجال للإبداع بدلا من تهميشها

استعرض مرشح الدائرة الأولى النائب السابق الدكتور يوسف الزلزلة انجازاته في المجلس السابق ورؤيته الإصلاحية أمام حشد من ناخبات الدائرة الأولى مساء أول أمس في الندوة النسائية التي نظمها في ديوانه بالدسمة وادارتها الاستاذة نسرين العازمي.

وأكد الزلزلة في كلمته على ترابط الشعب الكويتي وتلاحمه مشددا بقوله لن نقبل أن يفرق بيننا أحد خاصة أصحاب الفكر التكفيري فكلنا نسيج وطني واحد ولذلك سعينا إلى إقرار تشريعات لمواجهة الفكر التكفيري وإيقافه.

وقال لقد منعنا تنظيم ندوات كان هدفها الضرب في الوحدة الوطنية مؤكدا لقد تفاجأنا بانه ستقام ندوة في استاد جابر يتحدث فيها الشخاص باللغة الإنجليزية وكان بينهم من لهم فيديوهات يكفرون فيها الناس فاتصلت على وزير الداخلية واطلعته على الفيديوهات واصدر قرارا مشكورا بمنعهم من إقامة الندوة.

واشار إلى ان مركز الوسطية قامت بدعوة الشخاص يمجدون الفكر التكفيري وانه قد قام بالاتصال بوزير الداخلية الذي قام بمنع هؤلاء التكفيريين من بث سمومهم وفتنهم في المجتمع الكويتي وتم منعهم من دخول الكويت مرة اخرى بالاضافة الى قيام وزير الاوقاف بتشكيل لجنة تحقيق حول الموضوع. لافتا إلى ان الاسلام دين جميل دين السلام يتحول في فكر هؤلاء إلى فكر مدمر ومقجر ولذلك حرصنا على التصدي لهم وسعينا إلى اقرار تشريعات تحافظ على الوحدة الوطنية وقمنا بإيقاف عدد من الانشطة ومنع استضافة اي اطراف تكفيرية من خارج الكويت وإبعاد عدد من أصحاب الفكر التكفيري عن الكويت وطالبنا بإغلاق مركز الوسطية نظرا لخروجه عن الاهداف التي تم إنشائه من أجلها وطالبنا بتشديد الرقابة على قطاع المساجد في وزارة الاوقاف وذلك بسبب ما يحدث من تجاوزات وخروقات من خلال استضافة عدد من التكفيريين والمدانين تحت قانون الوحدة الوطنية مشددا تصدينا بقوة لهم وسنبقى على موقفنا هذا لمنع المساس بوحدتنا الوطنية.

وتطرق إلى قضية منع استضافة سميرة رجب التي تمجد صدام قائلا نجحنا في منع استضافتها واتخذنا اجراء مع وزير الاعلام بصفته مسؤولا عن المجلس الوطني وانتصرنا لشهدائنا ومنعناها من دخول الكويت.

إنصاف 107 الف موظف:

وأضاف الزلزلة انه حريص على حقوق المواطنين قائلا لقد رفضنا التغيير في قانون الخدمة المدنية بأي شيء يضر الموظف او يتسبب له بأي نوع من الظلم الوظيفي او التعسف كما طالبنا بإنصاف ما يزيد عن ١٠٧ الف مواطن لم تشملهم أي كوادر سابقة ما تسبب في بقاء رواتبهم كما هي سنوات طويلة في انتظار بديل الحكومة الاستراتيجي الذي لا يتحقق مشيرا إلى انه اقترح قانون لصرف معاش استثنائي للمتقاعدين من العسكريين في الداخلية والدفاع والحرس الوطني بالاضافة لرجال الاطفاء في رتبة نقيب و ما دون ذلك.

الأسعار :

وعن ارتفاع الأسعار قال حرصنا على المطالبة بتفعيل دور إدارة حماية المستهلك وقد حرصنا على وضع مجموعة من التشريعات للحد من الارتفاع غير المبرر للاسعار بما في ذلك ما يمكن ان يستغله البعض من زيادة أسعار بسبب زيادة تسعيرة الكهرباء و الماء على القطاع التجاري و الاستثماري كما حرصنا على منع الغش التجاري وبعد إقرار هذه التشريعات تم وضع خط ساخن في وزارة التجارة يتم سحب الرخصة التجارية خلال ساعتين إذا ثبت الغش التجاري مشددا لقد رفضنا قرار وزير التجارة بتحرير أسعار الخدمات والسلع الحرفية دون وجه حق وقدمنا أسئلة برلمانية حول ذلك وطالبنا الحكومة في مناسبات عديدة الا يتحمل المواطن نتيجة فشل الحكومة في تنويع مصادر الدخل.

العمالة المنزلية:

وحول الاستقدام التجاري لاستقدام العمالة المنزلية وارتفاع أسعار استقدامهم للكويت وتكرار حالات انتهاك العمالة قال الزلزلة قمنا بتقديم مقترح بقانون تمت الموافقة عليه في المجلس لانشاء شركة مساهمة متخصصة لاستقدام العمالة المنزلية وذلك لإيقاف الارتفاع الجنوني في الأسعار و الحد من الانتهاكات الانسانية بحق هذه العمالة و قد تم فعلا البدء بالإجراءات التنفيذية لإنشاء هذه الشركة بعد النشر في جريدة الكويت اليوم..

رفع الدعوم :

وأكد الزلزلة حرصه على راحة المواطنين وعدم المساس بجيوبهم موضحا انه ضد رفع الدعوم على المواطنين بالعموم و خاصة في ظل عدم قيام الحكومة بإجراءات اخرى واقعية لتنويع مصادر الدخل و زيادت الإيرادات بدلا من البدء اولا برفع او تقليل الدعوم.

و شدد الزلزلة على رفضه لأي زيادة للبانزين مؤكدا على ان كل ما يشاع من موافقته او دفعه لاقرار زيادة البنزين ما هو الا محض افتراء مبني على فهم غير سليم لبعض المقابلات و التي تم اجتزائها لإخراجها من سياقها او بعض الأخبار الصحفية و التي لم يفرق بعض قرائها بين نقل المعلومة و الموافقة عليها.

كما أكد على موقفه الرافض لرفع أسعار الكهرباء و الماء وذلك تقدم بمقترح استثناء القطاع السكني من الزيادة في الكهرباء و الماء، لافتا إلى انه سيعمل خلال المجلس المقبل في حال وصوله على تعديل القوانين الحالية التي تسمح للحكومة بالزيادة في أسعار البنزين دون الرجوع للمجلس والتي كانت أقرت في مجالس سابقة مشددا على ان لجنة الأولويات التي كان يترأسها لا علاقة لها بالزيادات التي اتخذتها الحكومة.

زيادة بدل السكن:

ونظرا للأزمة الإسكانية قال الزلزلة انه تقدم باقتراح بقانون لتحديد قيمة سقف الايجارات السكنية بهدف تخفيض الايجارات من جهة وتنظيم تحديد قيمتها من جهة أخرى موضحا لدينا مشكلة بلا حل وهي ان الحكومة تدفع ١٥٠ دينار بدل سكن والايجارات للسكن المعقول تزيد عن ٥٠٠ دينار ولذلك يجب ان يرتفع بدل الايجار إلى ٢٥٠ دينار كما أوضح انه تقدم باقتراح قانون رفع قيمة القرض الاسكاني إلى 100 الف دينار

بطاقة عافية:

وأضاف انه ساهم في اقتراح قانون التامين الصحي للمتقاعدين في سبيل الحصول على رعاية صحية افضل واختصار أوقات الانتظار في المستشفيات الحكومية وفتح المجال لهم للعلاج بالقطاع الخاص مؤكدا انه تصله اخبار من متقاعدين حول مدى رضاهم عن بطاقة عافية لافتا إلى ان تكلفة الفرد على الحكومة مبلغ ٦٠٠ أو ٧٠٠ دينار وفي المقابل الخدمات الصحية تسمح بمدى يصل إلى عشرات الآلاف تدفعها شركات التامين للمستشفيات الخاصة مباشرة و ليس الحكومة هي من تدفع هذه المصاريف لكنه في ذات الوقت طالب الحضور بإيصال أي معلومات عن عيوب أو خلل يجدونه في بطاقة عافية وذلك لمعالجته من خلال التشريعات.

المتقاعدون:

وقال انه ساهم في اقتراح قانون لإعطاء قروض للمتقاعدين من المؤسسة العامة للتامينات بدلا من لجوئه للبنوك وتعرضه لرفض طلب قرضه أو تعرضه لشروط مشددة وفوائد لا طاقة له بها

كما أشار الى تقديمه لاقتراح بقانون لربط الزيادة السنوية لرواتب المتقاعد بنسب التضخم و الغلاء بدلا من الوضع الحالي كل ثلاث سنوات. و انه سيتابع اقرارها في حال نجاحه بالانتخابات.

منع السفر:

كما أكد انه طالب الحكومة بقانون لتقليص حدود منع السفر التي تصدرها النيابة مع الناحة الحق للمواطن بالتظلم من منع سفره ورفع منع السفر.

الكفاءات الوطنية:

وأشار الزلزلة إلى تشجيعه للكفاءات ولذلك قام بتقديم أسئلة برلمانية إلى جميع الوزراء حول أعداد المستشارين الوافدين ورواتبهم وأعمارهم والية تعيينهم مؤكدا حرصه على أولوية المواطنين في مثل هذه الوظائف. بالاضافة الى إشادته بالكفاءات و الإبداعات الوطنية مطالبا بتبنيهم و بإعطائهم الفرصة لتحمل المسؤولية و الإنجاز بدلا من تهميشهم او التعسف بحقهم كما هو حاصل في العديد من الجهات.

المرأة و الاسرة:

وأشار إلى أنه تقدم بقانون متكامل في شأن الأحوال الشخصية الجعفرية كما تقدم باقتراح قانون تعديل قانون الجنسية لاتصاف ابناء المرأة الكويتية والمتزوجة من غير كويتي بمعاملتهم ككويتيين حتى حصولهم على الجنسية موضحا انه بعد أن لمس عدم قيام لجنة المرأة في المجلس بواجبها من أجله قام بتشكيل لجنة معنية بالمرأة في مكتبه بها متخصصون وذلك لإنصاف المرأة وإزالة جميع التحديات التي تواجهها وحل القضايا التي تصطدم بها مشددا على ضرورة تعديل كافة القوانين القائمة و تشريع المزيد منها لانصاف و دعم المرأة العزباء او المطلقة او الأرملة او المتزوجة من غير كويتي بما يضمن لها العيش الكريم و السكن المناسب لها و لاحتياجاتها بدلا من القيود الموضوعة حاليا و بما يحقق لها و لأسرتها الاستقرار و الأمان .

كما أكد الزلزلة بأنه سيسعى لاستكمال القصور الفني في تطبيق قانون الرعاية السكنية الخاص بالمرأة الكويتية المطلقة وفق الاشتراطات المطلوبة كربة أسرة حالها كحال الرجل رب الأسرة ..

2. السماح لها بالمطالبة في اختيار نوع المسكن (ارض وقرض / بيت حكومة) بالإضافة إلى حقها بالاستفادة من قرض 70 الف المسموح من الدولة للشراء أو البناء.

3. صرف مساعدة للمرأة المطلقة دون تحديد لسقف الراتب في حال توافرت شروط حاجتها

وزيرة الشؤون :

وانتقد الزلزلة قرار وزيرة الشؤون بقطع المساعدات عن عدد كبير من المستحقات قائلا انه اكبر خطأ سوته هذه الوزيرة مشددا أن الظلم ظلمات .. وللاسف الوزيرة بقرار فردي توقف المساعدات فمن اين ياكل أصحاب المساعدات وللاسف بعض الوزراء في الحكومة لا يوجد لديهم أي شعور إنساني ويجب محاسبتهم ولو كانت الوزيرة في التشكيل الحكومي الجديد فسوف نسائلها وسيحاسب الوزير الذي ياتي بعدها إذا لم يصلح الخلل .

البصمة الوراثية

وعن البصمة الوراثية قال ان سبب إقرارها كان بعد تفجير مسجد الصانع للكشف عن المبكر عن الارهابيين و للقيام باعمال استباقية ضدهم للحيلولة دون تكرار المأساة. و لكن و نظرا للهواجس على القانون فانه يجب تغيير بعض بنوده التي قد تنتهك الخصوصية وبحيث يقتصر القانون على المتهمين. وهذا هو حال كافة القوانين التي تحتاج دوما الى التطوير.

المعاقين :

وحول حقوق المعاقين اشار إلى انه تقدم باقتراح قانون لاعطاء ذوي المعاق مميزات تساعده في العناية به منها مزايا مالية واخرى وظيفية وخفض سن التقاعد لهم كما اقترح قانون لاعتبار صعوبات التعلم ضمن حالات الاعاقة التي يجب على الدولة رعايتها.

ونوه الزلزلة إلى اهمية الاهتمام بالشباب فهم يمثلون ثلثي المجتمع داعيا إلى توفير الوظائف لهم وفتح المزيد من النوادي ودور الثقافة في المناطق وتوفير لهم الأجواء التي تناسب طموحاتهم وتنمي مهاراتهم ما يدفع في اتجاه التنمية البشرية التي هي الثروة الحقيقية للبلاد مؤكدا ان الشباب هم صناع المستقبل.

تمكين المرأة:

واستمع الزلزلة في ختام ندوته إلى عدد من الناخبات اللائي اشدن بادائه وطالبن بالمزيد من الحقوق منها تمكين المرأة في المناصب الإشرافية والقيادية واختتم الزلزلة بالإشادة بالكوادر الوطنية وتميزها على كافة الأصعدة والتي تحتاج إلى دعم الدولة والوقوف معها وتحقيق طموحاتها خاصة انها قادرة على رفع اسم الكويت عاليا في المحافل الدولية واعدا بالسعي الحثيث إلى تحقيق كل تطلعات المواطنين والمواطنات.

أكد أن لها دوراً عظيماً في التنمية ودفع عجلة الاقتصاد الوطني

لافي المطيري : أسعى لخفض سن التقاعد الاختياري للمرأة

كشف مرشح الدائرة الرابعة لافي حمود المطيري عن تبنيه لقضايا المرأة ضمن برنامجه الانتخابي الذي يسعى لتنفيذه حال فوزه في انتخابات مجلس الأمة 2016.

وقال المطيري : المرأة هي نصف المجتمع وفي مجتمعنا الكويتي تنعم المرأة بالكثير من حقوقها التي كفلها لها المشرع الكويتي في الدستور ولكن رغما عن ذلك فهي مازالت تعاني من بعض التهميش فعلى الرغم من أن معظم الكويتيات يعملن ويشتغلن في وظائف عامة إلا إننا نرى إن حظهن قليل في الترقي الوظيفي وتولي المناصب العليا.

وأضاف : يجب أن تكون المنافسة الشريفة والكفاءة المهنية هي المعيار في المفاضلة بين الموظفين في التدرج الوظيفي ويجب أن لا نغفل دور المرأة في التنمية ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام وأنا أطالب بإفساح المجال كاملاً للمرأة للعب هذا الدور.

وعن أولوياته التي يضعها ويسعى لتحقيقها والعمل على سن تشريعات متعلقة بها حول المرأة قال : اسعى لخفض سن التقاعد الاختياري للمرأة كما اسعى ايضا لخفض سن المنصوص عليه للمرأة للحصول على المساعدات الاجتماعية واسعى كذلك لتعديل ضوابط منح القرض الاسكاني للمرأة وتعديل الضوابط التي تتناول بشكل خاص أوضاع الأرامل والمطلقات.

واختتم المطيري تصريحه بدعوة الكويتيات للانخراط اكثر في الشأن العام رفقة نظرائهم الرجال لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين.

لافي المطيري

مهدي استقبل وفداً من الإدارة العامة

« أمانة التخطيط » : إدراج مشاريع تنموية لـ« الإطفاء » في خطة التنمية

جانب من الاجتماع

صورة تذكارية للحضور

استقبل الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي صباح اليوم وفد من الادارة العامة للاطفاء برئاسة نائب مدير عام الادارة العامة للاطفاء اللواء خالد التركيت

وصرح الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي بان اللقاء ياتي في اطار الاعداد والتحضير لادراج مشاريع خطة التنمية 2019/2018 كاشفا عن نية الادارة العامة للاطفاء ادراج مشروع تنموي ضخم يتمثل في مشروع انشاء اكاديمية الكويت لعلوم الاطفاء

واكد مهدي ان مشروع الاكاديمية الخاصة بعلوم الاطفاء هو مشروع تنموي بامتياز حيث ستكون له عوائد تنموية وتتوفر فيه اشتراطات وضوابط ادراج المشاريع التنموية في خطة التنمية مشيرا الى ان الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ترحب بادراج مشاريع الاطفاء ضمن خطة التنمية وستعقد اجتماعات بين القيادات المعنية في الجهتين لتذليل اي صعوبات تواجه مثل هذه المشاريع

ومن جانبه استعرض نائب مدير عام الادارة العامة للاطفاء اللواء خالد التركيت تفاصيل مشروع الاكاديمية والخدمات التي سيقدمها والعوائد التنموية التي يمكن ان تترتب على اقامة هذا المشروع ومنها البعثات الخارجية للطلاب الاجانب واقامة المختبرات وغيرها

وذكر التركيت ان لدى الادارة العامة للاطفاء لديها مشاريع اخرى سوف تسعى لادراجها في خطة التنمية بالتعاون مع الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ومنها مشروع يتلائم مع برنامج التخصيص وهو مشروع اشراك القطاع الخاص في اعمال الوقاية معربا عن امله ان يتم تذليل كافة التحديات التي تواجه مثل هذه المشاريع